العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

انسداد المرحلة الانتقالية يزيد من خسائر السودان

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – دعا الفريق أول عبدالفتاح البرهان، رئيس المجلس الانتقالي في السودان، الأحد، الشعب إلى تفويت الفرصة على دعاة الفتنة، ردا على نشوب اشتباكات قبلية شرقي البلاد وقعت الخميس الماضي، وأسفرت عن ثلاثة قتلى و79 مصابا.

ودعا البرهان للتصدي لكل من يريد أن يتربص بالسودان، مؤكدا أن السلطة الانتقالية تشعر بقلق شديد إزاء الأحداث المؤسفة التي وقعت في مناطق متفرقة من البلاد وأسفرت عن إزهاق أرواح وإتلاف أموال وممتلكات الشعب، ما يشير إلى أن الخرطوم يمكن أن تمر بتعرجات عاصفة.

كلما تخطت السلطة الانتقالية في السودان عقبة صادفت أخرى أشد وعورة. وإذا اقتربت من قضية وجدت روافدها متشعبة وكثيرة بما يصعب حصرها، وعندما تتصور أنها قاب قوسين أو أدنى من إغلاق مسار سياسي في المحادثات الطويلة المباشرة وغير المباشرة مع الحركات المسلحة تنهمر عليها انتقادات من داخلها، ومن قبل عناصر رافضة في الطرف المتفاوض معه، ناهيك عن حزم ثقيلة من الملفات وصل فيها القلق حدا يشي بالتشاؤم العام.

> كلما تخطت السلطة الانتقالية عقبة صادفت أخرى، وكلما اقتربت من قضية وجدت روافدها متشعبة يصعب حصرها

تراكمت خلال الأيام الثلاثة الماضية أحداث حملت نتائج سيئة على أكثر من مستوى، فلجنة الوساطة التي تقودها جوبا عاصمة جنوب السودان أعلنت تأجيل المفاوضات لأجل غير مسمى بين الجبهة الثورية، الممثلة لفصائل سياسية وعسكرية، والسلطة الانتقالية، بعد أن مضى التاسع من مايو كموعد للاتفاق النهائي على حل إشكاليات المسارات الأربعة التي يجري التفاوض بشأنها لتحقيق السلام الشامل.

لم تصل الخرطوم إلى السلام خلال المدة المحددة في الوثيقة الدستورية (ستة أشهر)، واقتربت المفاوضات مع الجبهة الثورية من شهرها العاشر وسط انسداد مخيف، أرخى بظلاله على كثير من القضايا المركزية، ووضع مشروع السلام على المحك، كقاطرة اعتقدت دوائر سياسية عدة أنها سوف تقود السودان إلى بر الأمان.

زاد على ذلك مطالبة حركة تحرير السودان، جناح مني أركو ميناوي، قبل أيام، بإعادة بناء مكونات الجبهة الثورية، وتصويب هياكلها بما يمكنها من التعامل مع الأوضاع المرتبكة في البلاد، لكنه قد يحمل رغبة مستترة لاستمرار التأزم، وينطوي على دليل أن المسافات والأغراض متباعدة بين قوى تبدو متقاربة في الظاهر.

أعلن حزب الأمة القومي بزعامة الصادق المهدي أخيرا، تجميد عضويته تماما في تحالف قوى الحرية والتغيير، بعد أن فشلت المهلة (15 يوما) التي منحها للتحالف لإعادة هيكلته والموافقة على صياغة عقد اجتماعي يرسم خارطة طريق عملية تتجاوز التحديات التي اعترت العمل السياسي الفترة الماضية، بما يعني أن جلسات التفاوض بين الجانبين وصلت لطريق مسدود.

تضاف هذه النوعية من الخطوات الدقيقة إلى زخات من الانتقادات تعرض لها تحالف الحرية والتغيير من قوى وأحزاب منخرطة في صفوفه لم تتوقف منذ بداية تشكيله، وإلى اتهامات تلاحق السلطة الانتقالية بشقيها المدني والعسكري حول تراخيها في التخلص من فلول نظام الرئيس السابق عمر البشير، وتقاعس لجنة إزالة التمكين عن أداء وجباتها القانونية. وجاء انتشار فايروس كورونا ليضاعف الأزمات والتراشقات، ويستحوذ على جزء من اهتمامات الحكومة التنفيذية على حساب القضايا الحيوية التي حددتها الوثيقة الدستورية، فلم يتم التفاهم حتى الآن حول تغيير الولاة العسكريين بمدنيين، وتتعثر عملية اختيار أعضاء يمثلون المجلس التشريعي في ما تبقى من الفترة الانتقالية ومدته أقل من ثلاث سنوات، دون حدوث تقدم ملموس، ما جعل قوى سياسية تخشى تجاوز المدة المحددة وتمديدها، أو الانقلاب عليها.

لا تزال أقاليم الهامش تتواصل فيها النزاعات، وأصبحت دارفور ساحة لتصفية حسابات سياسية قديمة، أو فناء خلفيا لتجدد الصراعات على أساس قبلي، حيث اتهم القائد الثاني لقوات الدعم السريع، الفريق أول عبدالرحيم دقلو (حميدتي) من أسماهم بـ "الطرف الثالث" بتأجيج الفتنة الطائفية في ولاية جنوب دارفور بين الفلاتة والرزيقات.

وفتحت هذه الأزمة جرحا كاد البعض يصدق أنه اندمل أو جرى تجاوزه مع سقوط نظام البشير، وتكمن خطورته في إمكانية انتشار العدوى في أقاليم مختلفة، في الغرب والشرق والجنوب، ما يضعف فرص النجاح أمام المسارات التفاوضية الساعية لتحقيق السلام، ويعيد المخاوف السابقة بين المركز والأطراف، ويعزز منهج المحاصصة الذي تريد بعض القوى سنّه في ملف تعيين الولاة المدنيين، واختيار أعضاء المجلس التشريعي، وتوزيع الثروة.

ولا يقل الوضع حساسية على المستويين الإقليمي والدولي، فتغيرت صورة السودان ولم تختلف تصرفات قادته الجدد كثيرا عن سابقيهم في بعض الملفات، وبات هناك حديث شغوف بالدولة الواعدة دون أن تطوى الصفحات القاتمة.

واجتمعت معطيات داخلية وخارجية متعددة لتقدم صورة مشوهة عن إدارة المرحلة الانتقالية، وفتحت المجال أمام إمعان التفكير في سيناريوهات، بينها عدم استبعاد تمديد هذه المرحلة، أو حدوث مفاجآت تغير في مكونات المعادلة الحالية، وهي: المؤسسة العسكرية والحكومة، وقوى الحرية والتغيير، وتضم الأخيرة الجبهة الثورية وتجمع المهنيين وعددا من الأحزاب السياسية.

تكاتف هؤلاء على توفير البيئة المناسبة للوصول إلى سودان جديد بعيد عن التوجهات العقائدية، وتوافرت فرصة جيدة بعد سقوط البشير، غير أن الإخفاقات الملحوظة في معالجة الأزمات الملحة أغرت جهات كثيرة للتدخل، وجعلتها لا تستبعد الصدام بين الأطراف الرئيسية التي تقود هذه المرحلة، ويمكن أن يشهد السودان تشظيا يزيد الجراح السياسية، ويخرج القطار عن المسار الذي حددته الوثيقة الدستورية.

ما إن تدخل أزمة المربع الأخير لتسويتها إلا وتجد من يقلب الطاولة على من حولها، وتعود إلى سيرتها الأولى من الخلاف والتأزم، وإعادة ترتيب للقضايا والملفات وتحديد للأفكار والأهداف والمواعيد، وهكذا يصبح الحوار غاية وليس وسيلة.

تمثل هذه الصفة واحدة من الخصال التي تفسر أحد أهم أسرار الانسداد الحاصل في السودان منذ زمن، والذي اعتقد البعض أنه آفة ابتدعها البشير وأنصاره للالتفاف والتحايل على القضايا الوعرة، غير أن النتيجة التي وصلت إليها السلطة الانتقالية تحمل المعاني ذاتها تقريبا، لذلك من الواجب الانتباه لهذه الظاهرة ومخاطرها، لأن استمرارها سوف يعوق التقدم المنتظر في أي من القضايا المطروحة للنقاش والبحث عن حلول عاجلة لها.

قاعدة معيتقية في مرمى نيران الجيش

محاولات إخضاع حفتر بالتدخل التركي تفاقم العنف في ليبيا

الجيش الليبي لا يذعن لتسوية سياسية على مقاس الإسلاميين وحلفائهم بالقوة

خلق التدخل العسكري التركي المباشر في ليبيا أجواء عنف غير مسبوقة كان هدفها الأول محاولة ابتزاز الجيش الوطني الليبي ودفعه للخضوع لمعادلة جديدة. لكن الجيش الليبي ورغم دفع أنقرة وحلفائها من الإسلاميين للعب ورقة أحد أهم حلفاء المشير خليفة حفتر رئيس مجلس النواب عقيلة صالح الذي أطلق مبادرة لحل الأزمة، واجه بدوره التصعيد بالتصعيد معلنا عن رفضه الرضوخ لتسويات سياسية تراهن عليها أطراف دولية وتكون على مقاس الإسلاميين وحكومة الوفاق.

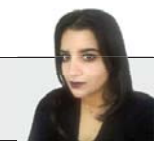

منى المحروقي
صحافية تونسية

تونس – قاد التدخل التركي المباشر في ليبيا إلى تصعيد غير مسبوق للعنف والفوضى في خطوة تكشف فشل رهان عدة أطراف دولية وفي مقدمتها بريطانيا ووزارة الخارجية الأميركية على إخضاع قائد الجيش المشير خليفة حفتر لتسوية سياسية على مقاس الإسلاميين وحلفائهم بالقوة، بدل الدخول في محادثات جدية تؤسس لليبيا الموحدة وتنهي هيمنة تحالف مصراتة والإسلاميين على السلطة والثروة في البلاد.

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى الكبرى تنتظر خضوع الجيش مستعينة بأحد أهم حلفائه رئيس مجلس النواب عقيلة صالح الذي أطلق مؤخرا مبادرة للحل، أعلن القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر تولي السلطة في البلاد بعد تفويض عدد من القبائل على أي ابتزاز يمكن أن يمارسه الإسلاميون انطلاقا من المكاسب العسكرية التي حققوها مؤخرا بفضل الدعم العسكري التركي.

الرد على التصعيد التركي

وافق الجيش الوطني الليبي نهاية أبريل الماضي على هدنة إنسانية استجابة لدعوات دولية، إلا أن استمرار استهداف الطيران التركي المسير لمواقعه في ترهونة وإمدادته في الطريق الرابط بين المدينة وبني وليد والهجوم المتكرر على قاعدة الوطية أثبتا عدم جدية الإسلاميين وتركيا للحوار في الوقت الراهن وعززا التكهنات بأنهم لن يدخلوا في أي مفاوضات قبل استعادة السيطرة على كامل المنطقة الغربية والجنوب.

وحققت حكومة الوفاق الشهر الماضي تقدما عسكريا غرب ليبيا حيث تمكنت من انتزاع مدينتي صبراتة وصرمان وعدد من مدن الشريط الساحلي التي سيطر عليها الجيش لأقل من أسبوعين في عملية جاءت ردا على هجوم الميليشيات على قاعدة الوطية مطلع أبريل الماضي.

وجرى التأسيس لتلك التقدمات خلال هدنة فرضها اتفاق بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في في مطلع يناير الماضي، استغلتها حكومة الوفاق لترتيب أوضاعها العسكرية لتشرع بالتعاون مع تركيا في تركيب أجهزة تشويش وتثبيت نظام دفاع جوي ساهم في شلل شبه كلي لحركة سلاح الجو التابع للجيش.

وكانت سيطرة الجيش على المجال الجوي إحدى أبرز نقاط تفوقه في المعركة حيث يستهدف بشكل فوري أية شحنة من الأسلحة التركية تنزل في أحد المطارات التي تستخدمها حكومة الوفاق من أبرزها مطار معيتيقة ومطار مصراتة ومطار زوارة.

وتعد روسيا أحد أبرز داعمي الجيش الليبي لذلك سعى أردوغان للتوصل إلى تسوية مع بوتين بشأن ليبيا حيث أرسل نهاية ديسمبر الماضي وفدا إلى موسكو كانت أولوياته إقناع الروس بوقف إطلاق النار في كل من إدلب السورية وطرابلس وهو ما حدث فعلا عندما حاول الطرفان في يناير الماضي إخضاع حفتر للتسوية وإجباره على توقيع اتفاق لا يراعي مصلحة الجيش.

كان أردوغان والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وبوتين من جهة أخرى يراهنون على استسلام حفتر لكن رفض التوقيع وفاجأهم وفاجأ كل من كانوا يراهنون على تسوية تضمن هيمنة الإسلاميين على السلطة، في استنساخ لاتفاق الصخيرات الذي أعادهم إلى الحكم بعدما خسروا الانتخابات التشريعية في 2014 وانقلبوا على نتائجها بقوة السلاح تحت ما يعرف آنذاك بعملية فجر ليبيا.

وتذهب بعض القراءات إلى أن رفض حفتر التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في موسكو برعاية تركية روسية أغضب روسيا التي أرسلت عقب ذلك برسائل تشير إلى برود العلاقات من بينها رفض الخارجية لعملية "إيريني" لمراقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن بإيقاف توريد الأسلحة إلى ليبيا والتي تعد تركيا وحكومة الوفاق أبرز المستهدفين بها باعتبارها ستنهي تدفق الأسلحة التركية إلى الميليشيات في طرابلس ومصراتة.

ومنذ رفض حفتر التوقيع على الاتفاق زادت حدة التدخل العسكري التركي في ليبيا حيث تشير تقارير إلى إرسال أردوغان نحو سبعة آلاف مقاتل سوري من بينهم عناصر من تنظيم داعش وجبهة النصرة للقتال إلى جانب الميليشيات في طرابلس وسط صمت أميركي وبريطاني فسّر على أنه دعم لتحقيق توازن عسكري.

وفي الأثناء أوقفت الخارجية الأميركية اتهاماتها لروسيا بالانخراط في الصراع عن طريق دعم الجيش بمقاتلي فاغنر، قبل أن تعود مجددا لإطلاق تلك الاتهامات ما يشير إلى فرضيتين إما عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الجيش وروسيا، أو الفرضية الثانية، وهي الأقوى والمتمثلة في وجود انقسام داخل الموقف الروسي نفسه حيث يبدو أن الخارجية تتفق مع رؤية تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا، في حين يبدو أن لوزارة الدفاع موقف آخر مختلف.

استفزازات الوفاق

دفعت استفزازات حكومة الوفاق المستمرة الجيش لإطلاق عملية "طيور الأبابيل" والتي رافقها ارتفاع حدة الاشتباكات جنوب طرابلس، وهو ما فسر بتلقي الجيش لدعم من حلفائه خاصة روسيا وفرنسا اللتان لن تقفا مكتوفتي الأيدي أمام محاولات تركيا والإسلاميين استثمار تراجع الجيش لتوسيع مناطق سيطرتهم لتشمل كامل المنطقة الغربية والجنوب.

وكثف الجيش مؤخرا القصف المدفعي لقاعدة معيتيقة العسكرية وركز ضرباته الجوية على مخازن السلاح والذخيرة ومراكز القيادة لقوات حكومة الوفاق.

ولا يستبعد مراقبون أن تكون تلك الضربات تمهيدية لهجوم موسع على الميليشيات بعد إضعاف مراكز الدعم اللوجستي ومراكز الاتصال والقيادة التابعة لها.

وكان هناك اعتقاد في بعض الأوساط بأنه بمجرد أن تنشئ تركيا توازنا للقوى على الأرض، سيضطر حفتر وحلفاؤه للتفاوض لكن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذا النهج سيأتي بتكلفة باهظة نظرا لأن التصعيد لم يقابله سوى المزيد من التصعيد.

> إعلان حفتر تولي السلطة يقطع الطريق أمام أي ابتزاز يمكن أن يمارسه الإسلاميون انطلاقا من مكاسب عسكرية بدعم تركي

وعقب سيطرة ميليشيات حكومة الوفاق على صبراتة وصرمان ومدن الشريط الساحلي بيوم جرى اتصال بين وزير خارجية حكومة الوفاق محمد سيالة ووزير الدولة البريطاني لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط جيمس كلافرلي الذي أكد دعم بلاده لوقف دائم لإطلاق النار، وهو ما بدا تمهيدا للأمر.

وبعد ذلك بأيام أطلق عقيلة صالح الذي يمتلك علاقات قوية مع الخارجية الروسية مبادرة سياسية عرضها على العديد من قبائل المنطقة الشرقية التي يشارك أبناؤها في القتال ضمن قوات الجيش، وهي المبادرة التي تتضارب مع إعلان حفتر توليه الحكم بعد تفويض القبائل.

وتداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي الأسبوع الماضي، فيديو لعقيلة صالح خلال لقائه مشايخ قبيلة "العبيدات" بمدينة القبة، شرقي البلاد، يحذر فيه من انهيار الوضع العسكري في المنطقة الغربية.

وقال صالح، نقلا عن تقرير روسي يقيّم الحالة، إن "الوضع صعب، والأسابيع المقبلة ستنتقل الحرب إلى مرحلة جديدة". وأضاف أن التقرير أشار إلى تعرض إمدادات قوات حفتر المتجهة إلى ترهونة للقصف، وأن الوضع على شفير الهاوية.